الأشعري والشافعي: جذور العلاقة ومآلات الفكر الأصولي

SAP Seminar - 2022

Dr. Belal Salhab
Department of Fiqh And Usul Al- Fiqh

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا
INTERNATIONAL ISLAMIC UNIVERSITY MALAYSIA
يونيفرسيتي إسلام انتارابغسا ماليسيا
Garden of Knowledge and Virtue

LEADING THE WAY
KHALĪFAH • AMĀNAH • IQRA' • RAḤMATAN LIL-ĀLAMĪN

RCE
Greater Gombak

RCE
REGIONAL CENTRE OF EXPERTISE ON EDUCATION FOR SUSTAINABLE DEVELOPMENT
ACKNOWLEDGED BY
UNITED NATIONS UNIVERSITY

الملخص

يرتبط اسم الإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري في الكثير من المواضع والأحيان بمذهب الإمام محمد بن إدريس الشافعي، فعند الحديث عن مشايخ الأشعري نرى أن أغلبهم من الشافعية، وعند الحديث عن المذهب الفقهي أو الأصولي نجد العديد من أصحاب السِّيَر والتراجم ينسبه كذلك إلى المذهب الشافعي؛ وعليه فإن هذه الدراسة تهدف إلى بيان حقيقة هذه العلاقة، وتجلية نقاط الالتقاء والافتراق بينهما، وما آلت إليه هذه العلاقة في الجانب الأصولي منها؛ حيث إننا لا نملك رؤية علمية واضحة مبنيَّة على دراسة شاملة لما توفر من عناصر البناء الأصولي عند الأشعري يمكن أن تعبّر لنا عن جذور هذه العلاقة وتتتبعها في سياقها التاريخي منذ الشافعي وصولًا إلى الأشعري، وما آلت إليه في الفكر الأصولي عند هذا العَلَم من أعلام الفكر الإسلامي. وعليه فسيعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي في تتبع جذور هذه العلاقة بما هو مبثوث في ثنايا الكتب الأصولية وكتب التراجم، ليقوم بتفكيك عناصرها اعتمادًا على المنهج التحليلي ومن ثم إعادة تركيب فصول وأجزاء هذه العلاقة بعد المقارنة بينهما وبيان نقاط الالتقاء والافتراق فيها، مراعيًا في ذلك المنهج التاريخي في سَرد التطورات التي حصلت على الفكر الأصولي من عصر الإمام الشافعي مرورًا بكبار أئمة الشافعية الذين التقى بهم الأشعري أو أخذ عنهم وصولاً إلى ما انتهى إليه فكره الأصولي؛ ليصل من خلال ذلك كله إلى صورة واضحة جليّة حول حقيقة مذهب الإمام الأشعري وفكره الأصولي، ومدى توافقه أو اختلافه مع مذهب الإمام الشافعي.

الكلمات المفتاحية:

الأشعري، الشافعي، الفكر، الأصولي

مشكلة البحث:

ولعل من أبرز الأمور المتعلقة بأصول فقه الأشعري والتي دار حولها الكثير من الجدل والتجاذب بين العلماء قديمًا وحديثًا هي إثبات مذهبه الأصولي، حيث إن كثيرًا من كتب السير والتراجم، وما أورده بعض علماء الأصول يشير إلى قوة صلته بالإمام الشافعي بشكل أكبر وأصرح من باقي المذاهب، وعليه فقد آثر الباحث التركيز على هذا الجانب من فكر الأشعري الأصولي وتجليته معتمدًا على الحجج والبراهين لا مجرد النقولات عن أصحاب السير والتراجم.

ومع أهمية هذا الجانب من تراث الأشعري وفكره، فإننا لا نكاد نجد دراسة تشفي الغليل في بيان جذور علاقته وصلته بالشافعي وما نتج عنها من حيث مدى موافقته أو مخالفته له في المسائل الأصولية والجذور التي بُنيت عليها. ودون الغوص في عرضٍ مفصل لما استطعنا الوقوف عليه من هذه الدراسات ونقدها، فإن أبرز ما يعيب أغلب تلك الدراسات هو الاكتفاء بسرد ما ورد في كتب السير والتراجم وكتب الأصول مع غياب للعنصرين الاستقرائي والتحليلي التركيبي لجوانب هذه العلاقة، أو الاكتفاء بذكر أحد الآراء نصرة لتوجه معين دون التعرض لباقي الآراء، وهي في جميعها تفتقر إلى وسيلة الإثبات المبنية على الدراسة الاستقرائية التحقيقية لتوجهات الإمام الأشعري في أصول الفقه، وما تبع ذلك من إشكاليات منهجية في التوثيق وعزو الأقوال إلى أصحابها.

وحيث إنّ أبرز صفة تميز فكر الإمام الأشعري الأصولي هي شدة حضور مذهبة الكلامي في تقرير المسائل الأصولية، وبناءه المسائل الأصولية على أصوله الكلامية، فإن هذه الدراسة تفترض أن يكون الأشعري مستقلاً في مذهبه الأصولي، كذلك فإن الاختلاف الحاصل بين أصحاب المذاهب في نسبته إليهم يُعزز ويقوي هذه الفرضية، إذ إننا نجد من ينسبه إلى المذهب الشافعي تارة، وإلى المالكي أو الحنفي تارة أخرى.

إن كثرة ارتباط اسم الأشعري بالشافعي فقهاً وأصولًا –بوتيرة أعلى من أصحاب المذاهب الأخرى كمالك وأبي حنيفة– لم يأت عن طريق الصدفة، وهذا بيِّنٌ واضح عند حديث بعض المترجمين عن مذهب الأشعري وربطه بالفقه الشافعي، أو عند الحديث عن الآراء الأصولية للأشعري وربطها بأصول الشافعي، أو عند الحديث كذلك عن مشايخ الأشعري حيث نجد أنّ كثيرًا منهم من الشافعية، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ خلو المباحث الأصولية عند الأشعري من الأصول التي بنى عليها مالك وأبو حنيفة مدارسهم الأصولية كعمل أهل المدينة والاستصحاب والاستحسان –الأصول التي عارضها الشافعي وصنّف في الرد عليها– تجعل قربه من الشافعي أكبر من أي مذهب آخر، الأمر الذي يحتاج إلى توقف ودراسة معمقة تحلّ لغز هذه العلاقة وتحلل مكوناتها وتجلي صورتها.

وبناء على ذلك فإننا لا نملك دراسة حقيقية تعبر عن جذور العلاقة بين الإمامين وتظهرها لنا مشفوعة بالشواهد والأدلة والبراهين

أهداف البحث:

إن من أهداف هذه الدراسة تقديم تفسير علمي وإجابات واضحة حول دوافع العديد من العلماء إلى نسبة الأشعري للشافعي وتحرير المواطن التي جرى نسبته فيها إليه، وكيف نفهمها في إطارها التاريخي، وفي إطار الصورة العامة لحقيقة فكره ومذهبه الأصولي.

كما أن هذه الدراسة ستُظهر حقيقة التطور الذي حصل على الفكر الأصولي الذي خطّ مبادئه وأرسى قواعده الكبرى الإمام الشافعي، وكيف تفاعل الأشعري معه ومزجه بما هو من متطلبات عصره ليظهر لنا في ثوبه الجديد، الذي أصبح يرتديه كل من تابع الإمام الأشعري في مدرسته وفكره الكلامي والتشريعي.

الدراسات السابقة:

لا نكاد نجد دراسة تشفي الغليل في بيان جذور علاقته وصلته بالشافعي وما نتج عنها من حيث مدى موافقته أو مخالفته له في المسائل الأصولية والجذور التي بُنيت عليها. ودون الغوص في عرضٍ مفصل لما استطعنا الوقوف عليه من هذه الدراسات ونقدها، فإن أبرز ما يعيب أغلب تلك الدراسات هو الاكتفاء بسرد ما ورد في كتب السير والتراجم وكتب الأصول مع غياب للعنصرين الاستقرائي والتحليلي التركيبي لجوانب هذه العلاقة، أو الاكتفاء بذكر أحد الآراء نصرة لتوجه معين دون التعرض لباقي الآراء، وهي في جميعها تفتقر إلى وسيلة الإثبات المبنية على الدراسة الاستقرائية التحقيقية لتوجهات الإمام الأشعري في أصول الفقه، وما تبع ذلك من إشكاليات منهجية في التوثيق وعزو الأقوال إلى أصحابها.

- أولًا: جذور العلاقة:

وبنظرة أوليّة سريعة على مشايخ الأشعري من الفقهاء والأصوليين نجد أن جميعهم من الشافعية؛ ومن هنا فإنّ هذه الدراسة تفترض أنه حظي بالتتلمذ على يد أربعة من كبار الشافعية في عصره، وهم زكريا بن يحيى الساجي، وابن سُريج إمام الشافعية في عصره، وأبو إسحق المروزي شيخ الشافعية وفقيه بغداد، والقفال الكبير الشاشي الذي له شرح على رسالة الشافعي. وعليه فلا بد وأن يكون الأشعري اطّلع على قدر لا بأس به من موروث الشافعي الفقهي والأصولي، خاصة وأنه عاش في عصر كانت جُلُّ شروحات رسالة الشافعي فيه، بالإضافة إلى أنه تتلمذ على يد أحد شُرّاحها وهو القفال الكبير الشاشي، إذ إنّ الأشعري كان يقرأ عليه الفقه، وهو يقرأ على الأشعري علم الكلام كما ورد.

أولًا: جذور العلاقة:

لا بُدّ وأن نسطر مجموعة من الملاحظات:

1. أن جميع من تم ذكرهم من مشايخ الأشعري في الفقه كانوا في بغداد -إذا استثنينا زكريا بن يحيى الساجي-، فلم تذكر لنا الروايات أيًا من مشايخه في الفقه والأصول وهو في البصرة قبل انتقاله إلى بغداد، وما ورد من تتلمذه على زكريا بن يحيى الساجي إنما كان في جانب علم الحديث ومقالات أهل السنة دون تعرضها للجانب الفقهي أو الأصولي، مع بقاء احتمالية أخذ الأشعري عنه شيئًا من الفقه.
2. الإمام الأشعري عندما انتقل إلى بغداد كان في العقد الرابع من عمره، فهل لم يتلق الأشعري الفقه إلّا وهو في الأربعينيات من عمره؟! ماذا عن فترة مكوثه في البصرة؟
3. الروايات الواردة في مشايخ الأشعري لا نشعر فيها معنى التتلمذ الذي هو ملازمة المريد للشيخ والدراسة عليه والأخذ منه، بل يغلب عليها طابع الصداقة أو المناقشة.
4. في هذا العرض لمشايخ الأشعري -على فرض صحة تتلمذه عليهم جميعًا- فإننا نوثق مفاصل مهمة في تاريخ تطور الفكر الأصولي من عصر الشافعي وصولًا إلى الأشعري، وهذا يساعد على سدّ جزء من حلقات السلسة المفقودة بين عصر الشافعي والأشعري، والتي تحتاج إلى مزيد جهد في تتبع الأعمال الأصولية في هذه الفترة، ودراسة نتاج أصحابها، حيث لم تسعفنا المصادر في تسليط مزيد من الضوء على مشايخ الأشعري من الفقهاء والأصوليين في الأربعين سنة الأولى من عمره، وإلّا لكانت الصورة أوضح عن طبيعة البناء الفكري الفقهي والأصولي عند الأشعري من بداياتها وصولًا إلى ما استقر عليه حال فكره الأصولي.
5. يتبين مما سبق صعوبة القطع بأن الأشعري شافعي المذهب، حيث إن فترة التأسيس العلمي للإمام الأشعري والتي كانت في البصرة طيلة أربعين سنة لم تذكر لنا كتب السير والتراجم عنها سوى الندر اليسير من مشايخه الذي كان جلهم من المحدثين، بالإضافة إلى الإمام الجبائي المتكلم المعتزلي زوج أم الأشعري. وهذا الأمر يجعل الباب مفتوحًا على مصراعيه في احتمالية تتلمذه على مشايخ من مذاهب شتى دون الالتزام بمذهب معين كما سنبين في المحور التالي كيف تجاذبته المذاهب المختلفة ونسبته إليها. والطريقة الوحيدة لإثبات ذلك بيان الأصول التي بنى عليها الأشعري مذهبه في الأصول مقارنة بأصول هؤلاء الأئمة، ومن ثم دراسة المسائل التي نُقلت عن الأشعري ومدى موافقتها أو مخالفتها لأحد هذه المذاهب وكذلك لمشايخه الذين تم ذكرهم.

- **ثانيًا: تجاذب المذاهب:**

نسبة الأشعري إلى أحد المذاهب الفقهية أو الأصولية شرف ادعاه أغلب المذاهب مِن الحنفية والمالكية والشافعية، فعند البحث في كتب السّير والتراجم وفي كتب الفقه والأصول نجد العديد من الأقوال والآراء والترجيحات التي تبين مذهب الإمام الأشعري وموقعه من المذاهب الفقهية والأصولية المشهورة. فقد بيّن أبو الوفاء القرشي صاحب الجواهر المضية أنّ أبا الحسن الأشعري كان حنفي المذهب فيما نقله عن مسعود بن شيبة ((Al-Qurashī, 1993, 2|545، وذكره كذلك حاجي خليفة في سلم الوصول (Ḥājy Khalyfah, 2010, 2|352). بينما بيّن ابن فرحون في الديباج المذهّب أن الأشعري كان مالكي المذهب (Ibn-Farḥūn Al-Malikī, 1996, 293).

لعل أول ما يجول في ذهن القارئ عند الاطلاع على مجموع هذه الروايات هو صعوبة نسبة الأشعري لأيّ من هذه المذاهب سواء في الجانب الفقهي أم الأصولي، حيث إنّه إذا تجاذبته المذاهب بطل الجزم بنسبته إلى أيّ منها دون بينة ودليل. وكذلك فإن موافقة الأشعري لمذهب في مسألة أو عدة مسائل لا تعني بالضرورة أنه ينتسب إلى من وافقه، ولا تنتصب دليلًا عليه؛ فقد يتفق القول في مسألة غير أنّ الأصل والمشرب والمنطلق الذي بُنيت عليه المسألة مختلف. كذلك فإن مخالفة الأشعري لمذهب معين في بعض المسائل لا تعتبر دليلًا كافيًا على عدم نسبته إليه.

إذًا ضابط الموافقة والمخالفة في المسائل لا ينتهض دليلًا وحده على إثبات نسبة الأشعري لمذهب من المذاهب وإن كان له أثر كبير في تحديد وجهته ومذهبة، ويزداد الأثر بزيادة الموافقة أو المخالفة، إلّا أن العنصر الأهم في ذلك هو تلك القواعد والأسس والمنطلقات التي بُنيت عليها هذه المسائل، إذ إنه قد تتحد النتيجة، بيد أن المنطلقات والأسس مختلفة.

وبناء على ذلك فإنه يصعب علينا نسبة الأشعري إلى المذهب الشافعي، خاصة وأن أقرب الناس إليه والذين انتصبوا للدفاع عنه لم تتحد آراؤهم في نسبته إلى الشافعي، فابن عساكر عندما أراد نسبته إلى المذهب الشافعي أشار إلى أن ذلك ليس واضحًا ومقطوعًا به، وإنما لا يستطع التعرف عليه إلّا من قِبل الذكي الألمعي ((Ibn-ʿasākir, 102، ويؤكد ذلك نسبته في موضع آخر إلى المذهب المالكي، ثم في موضع ثالث إلى المذهبين معًا كما أسلفنا سابقًا.

هذا في الجانب الفقهي، أما في الجانب الأصولي فلا يكاد يختلف الأمر كما تبين من الأقوال التي سردناها في بيان مذهبه الأصولي

تبين أن تحديد مذهب الأشعري في الفقه وفي الأصول ونسبته إلى المذهب الشافعي ليست سهلة ميسورة، وإنما تقع في طريقها مجموعة من العقبات التي ليس من السهل تجاوزها، والذي لا بد من الإشارة والتنبيه إليه هنا أن الاختلاف حاصل في كلا الطرفين الفقه والأصول، ولو كان الاختلاف في الجانب الفقهي فقط لكانت الأمور أيسر، إذ إن العالم قد يتبع أصول أحد من الأئمة ويبني عليها، ويختلف معه في بعض الفروع الفقهية، وفي هذه الحالة لا مشكلة في نسبته إليه مع التنبيه على المواضع التي يخالفه فيها، لكن الأمر ليس كذلك مع الإمام أبي الحسن الأشعري، إذ إننا بحسب المسائل الأصولية التي وقفنا عليها عند الأشعري تبين لنا وجود فروقات في مفاصل أصولية أساسية بنى عليها الأشعري مذهبه الأصولي، وهي متعلقة بمباحث أساسية في أصول الفقه، كاعتماده التام على بناء المسائل الأصولية على علم الكلام كما سيتبين في المبحث التالي، وكذلك أقواله في المباحث الأصولية اللغوية، ومباحث الاجتهاد والتقليد، وهذه المباحث تشكل العصب الأساسي لعلم أصول الفقه.

- **ثالثًا: أصل البناء، سجال بين الشافعي والأشعري:**

1. علم الكلام وعلاقته بعلم أصول الفقه بين الشافعي والأشعري: إذا دققنا النظر فيما نقله ابن تيمية في "الفتاوى الكبرى" حول أصول الإمام الأشعري فإنّا نجد أن العنصر الأبرز في تلك النقولات هو حول العلم الذي بنى عليه الأشعري أصول فقهه، وكما هو معروف وظاهر للمطلع على أصول الفقه عند الأشعري أنه بناه على علم الكلام الذي اشتهر به، وقد صُرِّحَ في تلك النقولات أن هذا هو أساس التمييز بين أصول الإمام الأشعري وأصول الإمام الشافعي، وهذا بيّن واضح من قوله: "حتى ميّز أصول فقه الشافعي من أصول الأشعري... حتى لو وافق قول الأشعري وجهًا لأصحابنا ميّز، وقال: هو قول بعض أصحابنا، وبه قالت الأشعرية، ولم يعدهم من أصحاب الشافعي، استنكفوا منهم ومن مذهبهم في أصول الفقه، فضلًا عن أصول الدين"(Ibn-Taymīah, 6|601). وهذا النص منقول على لسان أبي الحسن الكرجي عن أبي حامد الإسفراييني المعروف بشدته على أهل الكلام.

2. مرجحات ودلائل:

أولًا: أن الأشعري صاحب منهج مستقل في علم الكلام، وقد بنى اجتهاداته في أصول الفقه على أصوله الكلامية؛ فلزم من ذلك أن يكون مستقلًا في اجتهاداته الأصولية.

ثانيًا: في زمن الإمام الأشعري لم تكن المنهجيات قد تشكلت واستقلت، ولم هناك تعصب إلى أي أحد من المذاهب، فقد تتعدد المشارب وطرق التلقي، الأمر الذي يعزز ما ذكرناه بخصوص الأشعري، ويفسر جانبًا مهمًا من سبب تجاذب المذاهب له.

ثالثًا: مذهب الإمام الأشعري في المنع من التقليد، حيث إنه يُوجِب على المفتي والمجتهد النظر في الأدلة ومعرفة عللها (Al-Ashʿarī, 1969, 2|174)، وعليه فمن غير المنطقي، ومن غير المقبول أن يمنع من التقليد ومن ثم يكون هو في نفسه مقلدًا.

رابعًا: مذهبه في أنّ كل مجتهد مصيب

خامسًا: من الصعب على عالم بارز مثل الأشعري أن يكون مقلدًا أو متبعًا لأحد المذاهب؛ حيث إن عقليته في النظر، ومنهجيته في التفكير تُحتم عليه ألّا يكون كذلك، ولا أدلّ على ذلك من موقفه من الاعتزال، إذ إن المنهجية العلمية التي يتبعها في النظر والتفكر والتي أدت به إلى ترك الاعتزال، هي نفس المنهجية والعقلية التي تدفعه إلى عدم الالتزام بمذهب أصولي أو فقهي بعينه.

رابعًا: تنقيح وتحقيق:

وفي الختام فإن الباحث يستطيع القول بصحة الفرضية التي افترضها في بداية البحث والتي مفادها أنّ الأشعري بنى أصول فقهه على مذهبه في علم الكلام الذي اشتهر به، وهذا بدوره يُشكّل فارقًا أساسيًا في اختلاف أصوله عن أصول الشافعي، ويعزز القول باستقلاليته في الاجتهاد، وما عدا ذلك مما ذكر في البحث من ذكر جذور العلاقة بينهما، وتجاذب المذاهب له يكون زيادة في الحجة والبرهان إلى ما ذهب إليه الباحث.

والحمد لله رب العالمين.